

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري " دراسة استطلاعية "

أ. خالد المقصبي

الملخص:

إن الهدف من هذا البحث هو التعرف على مدى استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام مؤشراً لقياس الإفصاح الاختياري من خلال فحص مواقع شركات التأمين على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، أيضاً تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحقيق الهدف من الدراسة، وقد تبين من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك ضعف شديد في الإفصاح الاختياري عن طريق شبكة الإنترنت، الأمر الذي قد يعكس ضعف اهتمام شركات التأمين الليبية بنشر المعلومات الاختيارية عبر مواقعها على الإنترنت، وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات في هذا الخصوص .
الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، شبكة المعلومات العالمية، الأداء المالي، سوق المال الإفصاح الاختياري.

إقتبس هذه المقالة:

خالد المقصبي (2021)، استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 1، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 1-26.

Usage of Global Network by Libyan Insurance Companies for Voluntary Disclosure

"An Exploratory Study on the Libyan Insurance Companies"

Khalid Ali Almugassabi

Abstract:

The aim of this research is to investigate the extent to which the Libyan Insurance companies use the internet for disclosing voluntary information. To achieving the objective of the study, an index for measuring the voluntary disclosure was used and the websites of the companies were inspected, also the descriptive statistics was applied. The findings of the study indicated that there were very poor voluntary disclosures through the websites of The Libyan insurance companies, which could reflect that the insurance companies pay very little attention to the internet as a mean for disclosing voluntary information. Additionally, some recommendations were suggested in this regard.

Key words: Global Network, Libyan Insurance Companies, Voluntary Disclosure.

مقدمة :

يعتبر الإفصاح من قبل الشركات في غاية الأهمية، لما له من أثر على القرارات المتخذة بواسطة الأطراف المتعددة والمستخدمه لهذه البيانات والمعلومات المعروضة، كما تناولت هذا الموضوع المبادئ والمعايير المحاسبية المحلية والدولية، حيث أشارت هذه المعايير إلى البيانات والمعلومات الواجب عرضها ضمن التقارير المالية السنوية المقدمة من قبل هذه الشركات. وقد أشارت بعض الدراسات والبحوث السابقة بأن ضعف أو نقص الإفصاح يعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إخفاق وفشل العديد من الشركات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خلال العقدين الماضيين (التميمي، 2012; Ragothaman, 2012). وكنتيجة لانهايار هذه الشركات اتجهت العديد من الدول خاصة في المجتمعات المتطورة إلى سن القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين وتقوية حوكمة الشركات، كما أصدرت المنظمات الدولية في هذا الخصوص عدداً من الإرشادات والمبادئ المتعلقة بالحوكمة ، والتي من بينها مبدأ الإفصاح ، الذي حث الشركات إلى مزيد من الإفصاحات.

حيث أشار إلى البيانات والمعلومات الإضافية التي يمكن عرضها ضمن التقارير المالية المنشورة ، وهو ما يعرف بالإفصاح الاختياري (المرياني، 2015). نتيجةً للعولمة والتطور التكنولوجي المستمر خاصةً في مجال المعلوماتية ، فقد انعكس هذا التطور على مهنة المحاسبة والمراجعة ، حيث تزايد استخدام التطبيقات والبرامج المحاسبية في أغلب الشركات سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وبالتالي تم إنتاج التقارير الرقمية إضافةً إلى التقارير الورقية التقليدية. كما أصبح هناك استخدام متزايد في السنوات الأخيرة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من قبل الشركات في الإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها المالية والغير مالية ، وسواء الإلزامية أو الاختيارية من خلال هذه التقنية (Basuony and Mohamed, 2014).

مشكلة الدراسة:

لقد حظي الإفصاح بصفة عامة بأهمية متزايدة من الأطراف المهمة أو ذات العلاقة بالمشروع (الجبوري والمالكي، 2015) ، ونظراً لأهمية البيانات والمعلومات التي تقدمها الشركات في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فقد تم الاهتمام بجودة هذه البيانات والمعلومات الواردة بتقارير هذه الشركات السنوية (Yuen et al., 2009) يندرج الإفصاح تحت مجموعتين رئيسيتين وهما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري (Shehata, 2014). وقد حظي الإفصاح الاختياري أيضاً باهتمام متزايد، نظراً لما له من فوائد عديدة وتأثيرات على عدة جوانب تخص أطراف عديدة (حمادة، 2014). فعلى سبيل المثال ((الإدارة التي تفصح عن معلومات اختيارية قادرة على جذب فرص استثمار أكثر، لأن الشفافية تدعم ثقة المستثمر (Kutum, 2014). وقد ازداد الاهتمام بالإفصاح عن مزيد من البيانات والمعلومات في التقارير المالية للشركات بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة في العقود الحديثة الماضية في مختلف دول العالم، وكان أحد أسبابها هو نقص الإفصاح أو الإفصاح غير الملائم (Shehata, 2014).

في الماضي القريب كان الورق هو الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية إلى الملاك والأطراف الأخرى، ومع التطورات التكنولوجية المستمرة، أصبح الإنترنت أداة اتصال مفيدة ووقتية وذات تأثير في التكلفة فيما يتعلق بتوصيل هذه المعلومات إلى المستخدمين (Basuony and Mohamed, 2014). ومن فوائد الإنترنت أيضاً إمكانية وصول المستخدم إلى المعلومات التي تفي باحتياجاته في أي وقت ومن أي مكان وبسرعة كبيرة، لذلك انتشر استخدام الإنترنت في الدول المتقدمة والنامية وبشكل متزايد عاماً بعد عام. كذلك الإنترنت يسمح للشركات بتوسيع عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين بتكلفة منخفضة (Bonson and Escobar, 2002). وفي هذه الأيام يعتبر الإنترنت وسيلة أو أداة هامة للشركات للإفصاح اختيارياً عن كل أنواع المعلومات (Bonson and Escobar, 2002). فالعديد من الشركات أصبحت تفصح عن بيانات ومعلومات اختيارية إضافةً إلى المعلومات الإلزامية من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت خاصة في الدول

المتقدمة. وفي المستقبل القريب قد تحل التقارير الرقمية للشركات محل التقارير السنوية التقليدية (الورقية) . ونظراً لأهمية التقرير المالي عن طريق الإنترنت ، فقد جذب انتباه العديد من الباحث والمحللين والأكاديميين ، حيث تناوله بالبحث والتحليل ، وكان عنوان العديد من المقالات في المجلات الاقتصادية والأكاديمية . العديد من الدراسات والأبحاث السابقة في هذا الموضوع أجريت في الدول المتقدمة ، أما في الدول النامية مازالت الأبحاث العملية في هذا الموضوع متواضعة أو غير كافية . وفي البيئة الليبية البحوث التجريبية المتعلقة بالإفصاح الاختياري الإلكتروني على حد علم الباحث قليلة ، كما أنها تناولت البيئة المصرفية كموضوع للدراسة (الشطشاط ، 2010) . ونظراً للأهمية المتزايدة لهذا الموضوع وانعكاساته الإيجابية على الشركات ومستخدمي التقارير المالية على حد سواء ، هذا بالإضافة إلى أن العديد من الدول النامية والتي منها ليبيا تسعى جاهدة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي ، وتنشيط وتدويل أسواقها المالية ، فإن ذلك أعطى الحافز أو الدافع إلى مزيد من البحث في هذا الموضوع ، وعلى وجه الخصوص في قطاع الشركات ، وذلك لملء الفجوة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري الإلكتروني في البيئة الليبية ، وإثراء الأدب المحاسبي في هذا الخصوص . وبالتالي هذه الدراسة تسعى أو تحاول الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة الإنترنت في الإفصاح الاختياري ؟
وللإجابة عن هذا التساؤل تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات العامة ؟
- 2) هل تفصح شركات التأمين عن نشاطها ووضعها المستقبلي ؟
- 3) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالأسهم وحملة الأسهم ؟
- 4) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة ؟
- 5) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية ؟
- 6) هل تفصح شركات التأمين عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية ؟
- 7) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بتكاليف البحث والتطوير في الشركة ؟
- 8) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالعاملين في الشركة ؟
- 9) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة ؟

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- 1) إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على مدى استفادة شركات التأمين من التقنية الحديثة (الإنترنت) في عرض بياناتها ومعلوماتها المالية وغير المالية.
- 2) التعرف على فوائد وعيوب استخدام الإنترنت في الإفصاح الاختياري.
- 3) التعرف على المقومات الأساسية الواجب توافرها في الشركات، وذلك للإفصاح الاختياري عن طريق الإنترنت.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1) قلة الدراسات المحلية التي تتناول هذا الموضوع، واهتمامها بقطاع المصارف، وبالتالي تناول شركات التأمين سيعطي إضافة لأدب الإفصاح الاختياري في البيئة الليبية.
- 2) نتائج هذه الدراسة سوف تنعكس إيجابياً على العديد من مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين كالمستثمرين، المقرضين، المحللين الماليين، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

3) تعتبر هذه الدراسة بمثابة دعوة وتشجيع للشركات التي تعمل في صناعة التأمين للاستفادة من الآثار الإيجابية المترتبة عن الإفصاح الاختياري عن طريق هذه التقنية الحديثة.

منهجية وأداة الدراسة :

بالنظر لموضوع الدراسة وأهدافها وطبيعة متغيراتها التي تعد حجر الأساس في اختيار المنهج الملائم فقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في هذه الدراسة، حيث تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. أما أداة الدراسة فتتمثل في المصادر والمراجع المطبوعة والإلكترونية للاطلاع على الأدب المحاسبي وما ورد في الكتب والدوريات والدراسات السابقة من معلومات تتعلق بموضوع الدراسة، والتي تغطي أهداف الدراسة .

مجتمع وعينة الدراسة :

يشتمل مجتمع الدراسة على كافة الشركات الليبية التي تعمل في قطاع التأمين، والتي لها مواقع على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد اشتملت العينة على كافة شركات المجتمع.

وسيلة جمع البيانات:

لتحقيق الهدف من الدراسة والإجابة على التساؤل المطروح تم الاعتماد على أسلوب الملاحظة وتحليل المحتوي لمواقع شركات التأمين على شبكة المعلومات العالمية ، ومن ثم مقارنة البيانات والمعلومات المنشورة بهذه المواقع مع المعلومات الواردة بمقياس الإفصاح الاختياري المستخدم في هذه الدراسة .

حدود ونطاق الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في مدى استخدام شركات التأمين لتقنية الإنترنت في الإفصاح الاختياري لعام 2019، وتتناول هذه الدراسة شركات التأمين الليبية.

تقسيمات الدراسة :

الجزء الأول خصص لمقدمة الدراسة ، والجزء الثاني خصص للإطار النظري للدراسة ، أما الجزء الثالث فقد خصص للجانب العملي وتحليل البيانات ، وفيما يتعلق بالجزء الأخير وهو الرابع فقد تم تخصيصه لنتائج وتوصيات الدراسة .

الإطار النظري للدراسة:

يعتبر الإفصاح أحد الموضوعات التي تم الاهتمام بها في الأدب المحاسبي، حيث يعتمد مستخدمي التقارير المالية للوحدات الاقتصادية على البيانات والمعلومات المفصح عنها بهذه التقارير في اتخاذ القرارات المختلفة. يرجع تاريخ الإفصاح إلى أوائل القرن التاسع عشر وظهور الشركات المساهمة الكبيرة التي انفصلت فيها الملكية عن الإدارة، كما صدر قانون الشركات البريطاني في سنة (1862) والذي بين أثر الإفصاح عن أرباح الشركة على المستثمرين (Brief, 1975). وتعززت أهمية الإفصاح بعد حدوث الأزمة العالمية خلال الفترة (1929-1933) نتيجة التلاعب بالقوائم المالية للشركات ، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المستثمرين وانهايار تلك الشركات (عبدالجليل و أبونصار ، 2014). وبعد الأزمة الاقتصادية (1929-1933) اتجهت المنظمات المهنية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية خلال الفترة من (1933-1973) إلى البحث عن مبادئ محاسبية لتكون أساساً للإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى التركيز على مبدأ الإفصاح الكامل ، وأكد المعهد الأمريكي منذ عام (1933) على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين وهما الإفصاح الكامل والثبات ، إضافةً إلى أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ (1934) ، وبالتعاون مع المعهد الأمريكي ألزمت الشركات المساهمة بمراجعة الإفصاح الشامل ، كما توسع مضمون

الإفصاح عام (1987) ليشمل قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق أصحاب المشروع (حنان ، 2003) . كما أصدرت المنظمات المهنية المحلية والدولية العديد من المعايير التي تخص الإفصاح ، منها على سبيل المثال المعيار الدولي رقم (1) الذي يخص عرض القوائم المالية ، والمعيار الدولي رقم (24) الذي يخص الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ، والمعيار الدولي رقم (30) الذي يخص الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة ، والذي حل محله معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7) والذي يخص الإفصاح عن الأدوات المالية .

مفهوم الإفصاح وأهميته :

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) الإفصاح بأنه " احتواء القوائم المالية على المعلومات الضرورية والمناسبة ، لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة ، وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع الوحدة " (الجبوري ، 2012) . كما عُرّف الإفصاح بأنه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الشركات ، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل " (أبو زيد ، 2005) . ويرى (Choi et al , 2005) الإفصاح على أنه " توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها ، ويشمل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للأطراف الداخلية والخارجية " . كذلك عُرّف الإفصاح بأنه " تصوير المعلومات المالية بأمانة وصدق وعدم إخفاء أي جزء منها أو عدم إظهارها بصورة لا تمثلها أو بصورة توحي بأكثر من معنى لها " (زيد ، 1995) .

ويرى الباحث أن التعريفات السابقة التي تناولت مفهوم الإفصاح تشير إلى نتيجة واحدة وهي أن الإفصاح يتطلب عرض البيانات والمعلومات المالية بصورة واضحة وخالية من الغموض، لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة.

أهمية الإفصاح:

يعتبر الإفصاح في القوائم المالية السنوية ومرفقاتها جزءاً أساسياً من التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات، ومصدراً رئيسياً للمعلومات الهامة والضرورية للأطراف المختلفة ذات العلاقة، لاستخدامها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، كقرارات الاستثمار، الإقراض، التخطيط، وغيرها من القرارات الأخرى. لذلك تتنبق أهمية الإفصاح من اعتماد العديد من الأطراف الخارجية على المعلومات التي تفصح عنها الشركات في اتخاذ القرارات (إبراهيم والظاهر ، 2011) .

و يكتسب الإفصاح أهميته من توفير المعلومات للمستخدمين، والتي منها ما يلي:

- 1) توفير معلومات تتعلق بالمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين، والتي تساعدهم في قرارات الاستثمار والائتمان (Kieso, 2007).
- 2) توفير المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل المشروع ، والتي تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمشروع ، ومواجهة أية تعثر مالي في المستقبل (البصري وجاسم ، 2017) .
- 3) توفير معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية (الشيرازي ، 1990) .
- 4) توفير المعلومات التي تتعلق بالأرباح ، والتي تساعد في تقييم الأداء الحالي ، والتنبؤ بالأداء المستقبلي للمشروع (الركابي والكعبي ، 2013) .

مقومات الإفصاح:

هناك مقومات رئيسية يرتكز عليها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة ، وهي ما يلي :

- 1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .

- (2) تحديد الأغراض التي تستخدم من أجلها المعلومات المحاسبية .
- (3) تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها .
- (4) تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
- (5) توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

أنواع الإفصاح:

ورد في الأدب المحاسبي عدد من المفاهيم المتعلقة بالإفصاح، والتي منها ما يلي:

(1) الإفصاح الشامل (Full Disclosure):

ويقصد بالإفصاح الشامل عرض جميع المعلومات الهامة والملائمة ، والتي من شأنها التأثير على قرارات مستخدمي هذه المعلومات ، مع مراعاة مفهوم الأهمية النسبية (المليجي ، 2006) .

(2) الإفصاح العادل (Fair Disclosure):

ينطوي هذا المستوى من الإفصاح على جانب أخلاقي، ويعني عرض كافة البيانات والمعلومات المالية التي تضمن المعاملة المتساوية لجميع مستخدمي التقارير المالية، وبدون تحيز لطائفة دون أخرى (عابد، 2006) .

(3) الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure):

يمثل الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات، والذي يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها (ياسين، 2011) .

(4) الإفصاح الإلزامي:

أشار الأدب المحاسبي إلى أن الإفصاح الإلزامي " هو الذي وضعت من أجله القواعد والأنظمة للشركات لتوصيل المعلومات إلى العامة على أساس نظامي " (Hieu and Lan, 2015) .

(5) الإفصاح الاختياري:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري، إلا أنها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة الشركات زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير مالية. فعلى سبيل المثال عرّف الإفصاح الاختياري بأنه " تقديم معلومات تتعدى تلك المطلوبة بواسطة قوانين الشركة ومعايير المحاسبة (Takhtaei et al., 2014) .

ويرى (مارق ، 2009) . أن المقصود منه هو " تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي " .

أدت الأزمات المالية وانهايار العديد من الشركات حول العالم في العقدين الماضيين لفت انتباه العالم نحو أهمية الحوكمة (Oluwagbemiga et al., 2014) ، حيث اتجهت العديد من الدول المتقدمة والنامية ، كذلك المنظمات الدولية إلى إصدار القوانين والمبادئ والإرشادات ، وذلك بهدف تعزيز الحوكمة (Harford et al., 2008) . وأشارت الدراسات السابقة إلى أن نقص الإفصاح والشفافية والإفصاح الغير ملائم يعتبر من الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات (Shehata , 2014) . أدت هذه الأحداث إلى الإضرار بأصحاب المصالح كالمستثمرين وغيرهم (عبد الجليل وأبونصّار ، 2014) ، وزعزت الثقة في التقارير المالية للشركات ، وبالتالي في الأسواق المالية (Rezaee and Kedia , 2012) . وكنتيجة لذلك ازداد الطلب علي إفصاح المزيد من المعلومات المالية ، وأصبح هناك حاجة ماسة للشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات (Mashayekhi , 2007) .

ويعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات .

كما أن خصخصة القطاع العام ، وعولمة الأسواق المالية ، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت في العديد من دول العالم كان لها انعكاسات وأثار على نوع وكمية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للشركات ، بالإضافة إلى أن تنوع الأطراف التي لها علاقة بالشركات أو ما يعرف بأصحاب المصالح شكلت ضغوطاً على الشركات تدفعها إلى زيادة كمية الإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية السنوية ، خاصةً معلومات الإفصاح الاختياري (Firth , 1979) .

معلومات الإفصاح الاختياري:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2004) مجموعة من مبادئ الحوكمة عام (2004) من ضمنها مبدأ الإفصاح والشفافية الذي اشتمل على مجموعة من المعلومات الاختيارية التي يمكن أن تفصح عنها الشركات لتحقيق الحوكمة الرشيدة ، هذه المبادئ تم الاسترشاد بها من قبل الدول الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء . ويمكن تصنيف معلومات الإفصاح الاختياري إلى تسعة مجموعات رئيسية كل مجموعة مكونة من عناصر فرعية كما يلي : (متولي ، 2007)

- 1) معلومات عامة عن الشركة منها على سبيل المثال (معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي، أثر الوضع الاقتصادي على نشاط الشركة، وغيرها)
- 2) معلومات عن نشاط الشركة ووضعها المستقبلي مثل (بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة ، بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية ، بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية) .
- 3) معلومات عن الاسهم وحملة الاسهم مثل (القيمة السوقية للسهم ، عدد المساهمين ، معلومات عن كبار المساهمين ، اتجاهات القيمة السوقية للسهم ، وغيرها) .
- 4) معلومات عن الإدارة مثل (أسماء المدراء ، أعمار المدراء ، المؤهلات العلمية ، الخبرة العملية ، عدد المدراء التنفيذيين ، وغيرها) .
- 5) معلومات عن المسؤولية البيئية والاجتماعية مثل (سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برامج حماية البيئة، الإعانات المقدمة للغير، التبرعات الخيرية، المنح والهبات، وغيرها).
- 6) معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية مثل (سياسة توزيع الأرباح، نسبة الأرباح الموزعة، تصنيف المبيعات جغرافياً، معلومات مالية تاريخية، نسب السيولة، نسب المديونية، وغيرها).
- 7) معلومات عن تكاليف البحث والتطوير مثل (ميزانية البحث والتطوير، سياسة البحث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير، وغيرها).
- 8) معلومات عن العاملين بالشركة مثل (تصنيف العاملين حسب الجنس والمستوى التعليمي ، عدد العاملين ، سياسة التوظيف ، متوسط دخل العامل ، انتاجية العامل ، سياسة التدريب ، عدد العاملين الذين تم تدريبهم ، وغيرها) .
- 9) معلومات عن الحوكمة مثل (وجود لجنة حوكمة ، أسماء أعضاء اللجنة ، مؤهلاتهم العلمية ، مهام لجنة الحوكمة ، عدد اجتماعات اللجنة ، وغيرها) .

مراحل ومفهوم الإفصاح الإلكتروني:

وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، مر الإفصاح الإلكتروني بثلاث مراحل ، حيث بدأت المرحلة الأولى بإنشاء الشركات لمواقعها الإلكترونية على الشبكة ونشر تقاريرها المالية من خلالها ، وفي المرحلة الثانية تزايد عدد الشركات المستخدمة للإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ، أما المرحلة الأخيرة فقد تميزت بالانتشار الواسع للإفصاح الإلكتروني وزيادة وتنوع المعلومات المالية وغير المالية المنشورة (الخيال ، 2009) ، بالإضافة إلى استخدام وسائل عرض متطورة مثل لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) (Hedlin,2009) .

الإفصاح عن طريق شبكة المعلومات (الإنترنت) هو عملية نشر المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة باستخدام تكنولوجيا المعلومات (IASC , 1999 ; FASB , 2000) . أيضاً عرّف (العبيدي ، 2008) الإفصاح الإلكتروني بأنه " استخدام الشركة لموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات في عرض المعلومات المحاسبية خلال الفترات المناسبة ، والتي قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية ، فضلاً عن كل ما يستجد في وقته المناسب من دون الالتزام بهذه المدد " .

فالشركات عند قيامها بالإفصاح الإلكتروني تستخدم تقنية المعلومات خلال مراحل جمع البيانات ومعالجتها والحصول على المعلومات المراد نشرها للمستخدمين ، ومن ثم الإفصاح عنها باستخدام وسائط إلكترونية من خلال شبكة الإنترنت ، لذلك فهي تستخدم تقنية المعلومات في عملية جمع وتشغيل البيانات ، ثم تقنية الاتصالات في عملية توصيل المعلومات للمستخدمين ، وذلك بدلاً من توصيلها باستخدام الأساليب التقليدية ، أي الورقية (باشي والدباغ ، 2013) .

مقومات الإفصاح الإلكتروني:

لكي تتجح الشركات في عملية الإفصاح الإلكتروني ، هناك مجموعة من المقومات الواجب توافرها وهي ما يلي :

- (1) وجود برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
- (2) توافر شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- (3) إنشاء موقع إلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت .
- (4) وجود إدارة متخصصة لإدارة الموقع الإلكتروني للشركة.
- (5) توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.
- (6) وجود إجراءات رقابة داخلية مناسبة ومنتينة .
- (7) توافر معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني .

أهمية الإفصاح الإلكتروني:

يعتبر الإفصاح الإلكتروني إصفاً اختيارياً، والإفصاح الاختياري يمكن أن يكون مسألة مكلفة، ولكن منافعه تتجاوز هذه التكاليف (Hossain, 2008 ; Bischof and Daske, 2013 ; Adina and Ion, 2008). بينت الدراسات العملية السابقة أن الإفصاح الاختياري يمكن أن يفيد الأطراف المستخدمة للتقارير المالية بالإضافة إلى الشركات ذاتها. فعند زيادة كمية المعلومات التي تنشر لمستخدمي التقارير المالية، الشركات يمكن أن تخفض تكلفة رأس المال (Meek et al., 1995 ; Kristandl and Bontis , 2007) ، كذلك دراسة (Barry and Brown, 1986 ; Botosan 1997 ; Piotroski , 1999) توصلت إلى هذه النتيجة . أيضاً أشارت الدراسات العملية إلى أن استراتيجية الإفصاح الاختياري يمكن أن تؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك (Shin, 2013) أو بين المستثمرين (Saada and Khalifaoui, 2015) ، أو بين الإدارة والسوق المالي (Cormier et al., 2011) .

كما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن معلومات الإفصاح الاختياري يمكن أن تزيد من الطلب على أسهم الشركة، مما يزيد من سيولة هذه الأسهم، وذلك نتيجة لزيادة الثقة بإدارة تلك الشركات (Madhani, 1985 ; Kyle, 1985 ; Copeland and Galai, 1983 ; 2007 . ويرى (Kutum, 2014) أن الإفصاح الاختياري يخفض حالة عدم التأكد، وبالتالي تخفيض المخاطر. أيضاً أشار الأدب السابق إلى أن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية يساعد الشركات في حماية نفسها من القضايا القانونية ، بالإضافة إلى مقابلة احتياجات مستخدمي التقارير المالية (Hung and Subramanyam , 2007) ، وفي هذا الخصوص توصلت دراسة (Abdullah et al, 2015) إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح عن المخاطر وقيمة

الشركة . ومن الأسباب التي تجعل إدارة الشركة تفصح اختياريًا عن المعلومات هي إعطاء إشارة للسوق المالي ، والتي يمكن أن تزيد من قيمة الأسهم (FRANKEL ,1999 ; Botosan , 1997) ، بينما توصلت دراسة (Gamerschlag , 2013 ; Verbeeten et al , 2016 ; Klerk et al , 2015) إلى أن زيادة مستوى الإفصاح الاختياري تؤدي إلى زيادة سعر السهم للشركة أو قيمة الشركة . وفيما يتعلق بعلاقة الإفصاح الاختياري بإدارة الإيرادات ، فقد توصلت دراسة (Latridis and Alexakis , 2012) إلى وجود علاقة عكسية بينهما . علاوة على ما تقدم ، توصلت دراسة Lakhal (2009) إلى أن إفصاح الإيرادات الاختياري يؤثر في قرارات المحللين ، ويحسن دقة التنبؤ ، بالإضافة إلى تخفيض حالة عدم التأكد في السوق .

يكتسب الإفصاح عن طريق الإنترنت أهميته من خلال الفوائد أو المنافع التي تجنيها الشركات كنتيجة لاستخدام شبكة الإنترنت في نشر تقاريرها المالية. في الواقع الشركات تستخدم مواقعها على شبكة الإنترنت لأغراض متعددة كالإعلان عن منتجات الشركة، التجارة الإلكترونية، تحسين صورة الشركة، بالإضافة إلى الإفصاح الاختياري لتحسين العلاقات مع المستثمرين، وكفاءة سوق رأس المال (Lybaert, 2002). الإفصاح عن طريق الإنترنت يسمح لمستخدمي التقارير المالية كالدائنين والمستثمرين والمحللين والملاك وغيرهم من الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة ، في أي وقت ، من أي مكان وبتكلفة منخفضة ، وبالتالي يحقق العدالة بين كافة هذه الأطراف ، أيضاً وسيلة الإنترنت تسمح للشركات بالإفصاح عن بيانات ومعلومات أوسع من الوسيلة التقليدية (الورق) ، وتوصيلها إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين في كافة أنحاء العالم بسهولة وسرعة أكبر ، وبتكلفة منخفضة (Basuony et al., 2014). كذلك إمكانية تحديث المعلومات على الشبكة في أي وقت يسمح للمستثمرين بالحصول على آخر معلومات عن الشركة، ويمكنهم من تداول أسهم الشركات بفاعلية أكبر وتكلفة معاملة أقل (Lybaert, 2002). قدرات البحث والعرض للإنترنت تسمح للشركات بأن تضيف قيمة إلى معلوماتها، كذلك خصائصه المتمثلة في التنوع والوقتية والوصول الغير محدود جعلت منه وسيلة هامة لتوصيل معلومات الشركات إلى كافة الأطراف.

في الواقع هناك العديد من الدراسات أو الأبحاث التي تناولت الإفصاح الإلكتروني من حيث مفهومه وطبيعته ومحدداته وآثاره الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال بحث Sharma (2013) في مدى الإفصاح عن طريق الإنترنت بواسطة المصارف التجارية ومحدداته في دولة نيبال (Nepal) ، وذلك على عينة حجمها (23) مصرف تجاري ، وتوصل إلى أن متوسط إفصاح العينة هو (49,58%) من بنود مؤشر الإفصاح المستخدم في الدراسة ، كما توصلت دراسته إلى أن الملكية الأجنبية واستقلالية مجلس الإدارة بالإضافة إلى حجم المصرف لها علاقة إيجابية هامة مع مستوى إفصاح المصارف عن طريق الإنترنت . وأجرى Basuony و Mohamed (2014) دراسة عملية على عينة عددها (266) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية لدولتي السعودية وعمان ، حيث تناولت هذه الدراسة محددات وخصائص الإفصاح الاختياري عن طريق الإنترنت ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة بأن حجم الشركة يعتبر العامل الرئيسي الذي يؤثر في التقرير المالي عن طريق الإنترنت . أيضاً قام Bensaada و Khalfaoui (2015) بدراسة استكشافية للآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري عن طريق الإنترنت ، وذلك على عينة عددها (190) شركة فرنسية ، حيث بحثت هذه الدراسة في أثر الإفصاح الاختياري بواسطة الإنترنت على سيولة الأسهم وتكلفة الملكية ، وتوصلت نتائجها إلى أن الإفصاح الاختياري بواسطة الإنترنت يخفض عدم تماثل المعلومات ، وبالتالي يزيد سيولة أسهم الشركات الفرنسية ، في حين لا يوجد تأثير على تكلفة الملكية . وهدفت دراسة باشي والدباغ (2013) إلى تسليط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلباته وأهميته ودوره في تحقيق السوق المالي الكفؤ ، وذلك بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي ، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى تحقق بعض شروط الكفاءة الكاملة ومعظم شروط الكفاءة الاقتصادية لسوق الأسهم السعودي في ظل الإفصاح عن طريق الإنترنت . اهتمت دراسة Basuony وآخرون (2014) بمحددات الإفصاح المالي بواسطة الإنترنت للشركات المسجلة في أسواق دبي وقطر ومسقط المالية ، وتوصلت نتائجها

إلى أن حجم الشركة هو العامل الرئيسي الذي يؤثر في الإفصاح المالي بواسطة الإنترنت ، كما توصلت الدراسة إلى اختلاف جوهري في خصائص الإفصاح المالي بين الدول الثلاث . وفي دراسة Lai وآخرون (2010) ، والتي هدفت إلى التعرف على النتائج الاقتصادية للتقرير المالي عن طريق الإنترنت في دولة تايوان (Taiwan) ، حيث اشتملت العينة على (572) شركة من مختلف الصناعات ، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن الشركات التي تقوم بالإفصاح المالي بواسطة الإنترنت تتغير أسعار أسهمها بسرعة أكبر من الشركات التي لا تستخدم الإنترنت في الإفصاح المالي ، بالإضافة إلى أنها تحقق عوائد غير عادية متراكمة أكبر بكثير من الشركات الأخرى ، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الشفافية العالية تحقق عوائد غير عادية على أسعار الأسهم أكثر من الشركات الأخرى . كما أجرى Bozcuk وآخرون (2011) بدراسة التقرير المالي عن طريق الإنترنت بعد التغييرات التنظيمية الرئيسية في تركيا ، حيث شملت هذه الدراسة الشركات العامة المسجلة ، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الشركات التي تقدم إفصاحات مالية بواسطة الإنترنت قد تضاعفت خلال الفترة من 2003 إلى 2010 ، كما أن هناك انخفاض في مستوى الإفصاح الاختياري بمقدار (6%) ، بالإضافة إلى زيادة في الإفصاح الاختياري عن سعر السهم والأداء وتقارير الإدارة .

أشارت نتائج هذه الدراسات إلى أن حجم الشركة يعتبر عاملاً مهماً في الإفصاح عن طريق الإنترنت ، وقد يرجع ذلك حسب رأي الباحث إلى أن الشركات الكبيرة تتوفر لها الإمكانيات والمقومات اللازمة التي تمكنها من الإفصاح عن معلومات إضافية أكثر من الشركات الصغيرة ، أو رغبة الإدارة في تحسين صورتها أمام الأطراف الخارجية ، أو تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة ، بالإضافة إلى مواجهة الطلب المتزايد على المعلومات . أيضاً في رأينا أن زيادة حجم الإفصاح عن طريق الإنترنت يبعث الثقة لدى المستثمرين في التقارير المالية للشركات ، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم هذه الشركات ، وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية ، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق كفاءة السوق المالي .

هذه الدراسات تناولت مدى الإفصاح الاختياري بواسطة الإنترنت والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذا الإفصاح، واعتمدت على الشركات المسجلة في الأسواق المالية كمجتمع للدراسة، وبالتالي عينة الدراسة حجمها كبير وذات أنشطة أو صناعات متنوعة. كذلك مؤشر أو مقياس الإفصاح الاختياري المستخدم في هذه الدراسات يشمل على بعض عناصر الإفصاح الاختياري التي أوصت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالإضافة إلى معلومات تتعلق بخصائص الموقع الإلكتروني للشركة. أما الدراسة الحالية فتبحث في مدى استخدام شركات التأمين الليبية للإنترنت في الإفصاح الاختياري ، فهي تتناول نشاط التأمين فقط ، بالإضافة إلى أن مقياس الإفصاح المستخدم اشتمل على كافة عناصر الإفصاح الاختياري التي أوصت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، بخلاف الدراسات المشار إليها سابقاً.

منهجية الدراسة العملية :

مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على شركات التأمين في ليبيا، حيث بلغ عددها الإجمالي (20) شركة، منها خمسة شركات (5) لم يتم الحصول على مواقعها على شبكة الإنترنت، وشركة واحدة (1) موقعها غير متاح. ونظراً لصغر مجتمع الدراسة فقد اشتملت العينة على كل شركات المجتمع والتي تم الحصول على مواقعها على شبكة الإنترنت.

مقياس الإفصاح الاختياري:

لتحقيق الهدف من الدراسة وهو التعرف على مدى استخدام شركات التأمين للإنترنت في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية ، فقد استخدم الباحث نموذجاً لقياس إفصاح الشركات عن المعلومات اختياريًا عبر مواقعها الإلكترونية يتكون من (110) بنداً من المعلومات الاختيارية ، وقد تم تطوير هذا النموذج من خلال الاطلاع

على الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع بالإضافة إلى الاسترشاد بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2004) . وقد تم استخدام مؤشر الإفصاح غير الموزون الذي يعطي نفس الوزن لكافة بنود المقياس ، ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة . وفيما يلي عرض لهذا المؤشر أو المقياس:

جدول (1)

م	البيان
أولاً: معلومات عامة عن الشركة:	
(1)	نبذة تاريخية عن الشركة (10) معلومات عامة عن المنافسين
(2)	الهيكل التنظيمي للشركة (11) جودة الخدمات
(3)	استراتيجية وأهداف الشركة العامة (12) معلومات عامة عن استثمارات الشركة
(4)	رؤية الشركة (13) بيانات عن الزبائن الرئيسيين للشركة
(5)	رسالة الشركة (14) مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي
(6)	الخدمات التي تقدمها الشركة (15) وصف للأسواق الرئيسية للشركة
(7)	فروع ومكاتب الشركة(العنوان، الموقع، اتصالات) (16) بيان بالمخاطر التي تواجه الشركة
(8)	المعلومات القطاعية (17) معلومات عامة عن صناعة التأمين
(9)	حصة الشركة في السوق
ثانياً: نشاط الشركة ووضعها المستقبلي:	
(1)	بيان بالاستراتيجية والأهداف المستقبلية (7) التنبؤ بالقيمة السوقية للشركة
(2)	أثر الاستراتيجية على نتائج الشركة (8) التنبؤ بالوضع التنافسي للشركة
(3)	التنبؤ بحجم نشاط الشركة (9) أثر الاستراتيجية على النتائج المستقبلية
(4)	التنبؤ بإيرادات الشركة (10) أثر المخاطر المستقبلية على نتائج الشركة
(5)	التنبؤ بأرباح الشركة (11) الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات
(6)	التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة
ثالثاً: معلومات عن الأسهم والمساهمين:	
(1)	عدد الأسهم الإجمالي وأنواعها (5) معلومات عن كبار المساهمين
(2)	أسماء المساهمين وحصصهم في الملكية (6) القيمة السوقية للشركة في نهاية العام
(3)	القيمة السوقية للسهم (7) معلومات عن اجتماعات المساهمين
(4)	السياسة المتبعة في توزيع الأرباح
رابعاً: معلومات عن الإدارة:	
(1)	أسماء أعضاء مجلس الإدارة (12) الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين
(2)	أسماء المدراء التنفيذيين (13) عدد اجتماعات مجلس الإدارة
(3)	المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة (14) مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة
(4)	المؤهلات العلمية للمدراء التنفيذيين (15) عضوية عضو مجلس الإدارة في شركات أخرى
(5)	الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة (16) عضوية المدراء التنفيذيين في شركات أخرى
(6)	الخبرات العملية للمدراء التنفيذيين (17) أسماء لجنة التعويضات
(7)	الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة (18) أسماء لجنة المراجعة
(8)	الأسهم المملوكة من المدراء التنفيذيين (19) مؤهلات لجنة المراجعة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(20)	مهام لجنة المراجعة	(9)
مكافآت المدراء التنفيذيين	(21)	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	(10)
معلومات عن تغيير أعضاء مجلس الإدارة	(22)	معلومات عن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة	(11)
خامساً: معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:			
الهبات والمنح المقدمة للغير	(5)	المساهمة في برامج حماية البيئة (كيفاً)	(1)
دعم الجمعيات الخيرية	(6)	المساهمة في برامج حماية البيئة (كمأ)	(2)
رعاية البرامج الاجتماعية	(7)	المساهمة في الحملات التوعوية المتعلقة بالبيئة	(3)
الإعانات المقدمة للمستخدمين	(8)	بيان بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة	(4)
سادساً: معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية:			
نسب السيولة (الأجل القصير)	(10)	أثر التضخم على نشاط الشركة الحالي	(1)
نسب المدبونية	(11)	أثر التضخم على النشاط المستقبلي للشركة	(2)
نسب الربحية	(12)	أثر سعر الفائدة على نتائج الشركة الحالية	(3)
نسب التدفقات النقدية	(13)	أثر سعر الصرف على نتائج الشركة الحالية	(4)
نسب العائد على الاستثمار	(14)	تحليل هيكل الملكية	(5)
التحليل الأفقي للقوائم المالية (3-5) سنوات	(15)	أثر المنافسة على نتائج الشركة الحالية	(6)
التحليل الرأسي للقوائم المالية (3-5) سنوات	(16)	تحليل التغيير في أسعار الأسهم السوقية	(7)
تحليل التغيير في مجمل الدخل	(17)	تحليل للتقارير المالية الربع سنوية	(8)
معلومات تحليلية إدارية			(9)
سابعاً: معلومات عن تكاليف البحث والتطوير:			
عدد العاملين في البحث والتطوير	(4)	النتائج المحققة من البحث والتطوير	(1)
الميزانية المخصصة للبحث والتطوير	(5)	سياسة البحث والتطوير	(2)
مشاريع البحث والتطوير			(3)
ثامناً: معلومات عن العاملين بالشركة:			
عدد العاملين للسنة الحالية	(8)	نوعية التدريب (الدورات التدريبية)	(1)
تصنيف العاملين حسب الجنس	(9)	عدد العمالة الذين تم تدريبهم	(2)
تصنيف العاملين حسب المستوى التعليمي	(10)	الميزانية المخصصة للتدريب	(3)
سياسة التوظيف المستخدمة	(11)	أثر التدريب على نتائج الشركة	(4)
عدد العاملين في السنوات الماضية	(12)	متوسط دخل العمالة	(5)
نسبة العمال المحليين إلى إجمالي عدد العاملين :	(13)	تكاليف السلامة في الشركة	(6)
سياسة التدريب المتبعة	(14)	توزيع العاملين على إدارات الشركة	(7)
تاسعاً: معلومات عن الحوكمة:			
وجود لجنة حوكمة بالشركة	(6)	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة	(1)
أسماء لجنة الحوكمة	(7)	تقرير لجنة الحوكمة	(2)
مؤهلات لجنة الحوكمة	(8)	مدى التزام الشركة بالحوكمة	(3)
الخبرات العملية للجنة الحوكمة	(9)	سياسات الحوكمة	(4)
مهام لجنة الحوكمة			(5)

التطبيق العملي لمقياس الدراسة :

خلال هذه المرحلة قام الباحث بمقارنة المعلومات الاختيارية الواردة بالمقياس بما هو معروض من المعلومات في موقع كل شركة من العينة وذلك عن سنة 2019 ، حيث تم إعطاء الرقم واحد (1) لبند المقياس الذي تم الإفصاح عنه في الموقع الإلكتروني للشركة ، وإعطاء الرقم صفر (0) في حالة عدم توفر بند المقياس في موقع الشركة ، وذلك لحساب مدى إفصاح كل شركة من خلال قسمة مجموع بنود الإفصاح الاختياري الموجودة في موقع الشركة مقسومةً على إجمالي بنود المقياس المستخدم في الدراسة وإيجاد النسبة المئوية لإفصاح كل الشركة إلكترونياً . والمعادلة التالية توضح ذلك:

$100 \times$	مجموع البنود المفصح عنها في موقع الشركة	= مدى إفصاح الشركة
	اجمالي بنود المقياس	

أما فيما يتعلق بشركات التأمين الليبية الخاضعة للدراسة فعددها الإجمالي كما سبق الإشارة إليها هو (20) شركة ، منها خمسة شركات (5) ليس لها مواقع على شبكة الإنترنت ، وشركة واحدة (1) موقعها على الشبكة غير متاح ، وبالتالي صافي عدد الشركات التي خضعت للدراسة هو (14) شركة ، والجدول التالي يبين أسماء شركات التأمين الليبية:

جدول (2)

م	أسم الشركة	موقع متاح	موقع غير متاح	ليس لها موقع
(1)	شركة ليبيا للتأمين	√		
(2)	شركة الليبو للتأمين	√		
(3)	شركة الثقة للتأمين	√		
(4)	الشركة العالمية للتأمين	√		
(5)	الشركة الأفريقية للتأمين			√
(6)	شركة الصحارى للتأمين	√		
(7)	المجموعة الدولية للتأمين	√		
(8)	الشركة الليبية الضمانية للتأمين	√		
(9)	الشركة المتحدة للتأمين	√		
(10)	شركة القافلة للتأمين			√
(11)	شركة التكافل للتأمين	√		
(12)	شركة اليسر للتأمين التكافلي	√		
(13)	الشركة الليبية للتأمين الصحي	√		
(14)	شركة أمانة للتأمين	√		
(15)	شركة تيبستي للتأمين	√		
(16)	شركة المختار للتأمين الصحي			√
(17)	الشركة الاتحادية للتأمين الصحي		√	
(18)	شركة الأوائل للتأمين			√
(19)	شركة سبق للتأمين	√		
(20)	شركة الشرق الأوسط للتأمين			√
	الإجمالي	14	1	5
	النسبة المئوية	%70	%5	%25

ومن خلال مقارنة عناصر الإفصاح الاختياري الواردة في الجدول رقم (1) المشار إليه سابقاً تم التعرف على عدد العناصر الاختيارية التي أفصحت عنها كل شركة. والجدول رقم (3) يوضح عدد النقاط الإجمالية التي أحرزتها كل شركة في العينة ونسبة أو مستوى الإفصاح الاختياري لكل شركة:

جدول (3)

م	أسم الشركة	عدد البنود المفصوح عنها	عدد بنود مؤشر الإفصاح	النسبة المئوية
1	شركة ليبيا	13	110	11.82 %
2	شركة الليبو	3	110	2.73 %
3	شركة الثقة	2	110	1.82 %
4	الشركة العالمية	5	110	4.55 %
5	شركة الصحارى	14	110	12.73 %
6	شركة المجموعة الدولية	8	110	7.27 %
7	الشركة الليبية الضمانية	10	110	9.09 %
8	الشركة المتحدة	8	110	7.27 %
9	شركة التكافل	8	110	7.27 %
10	شركة اليسر للتأمين التكافلي	3	110	2.73 %
11	الشركة الليبية للتأمين الصحي	6	110	5.45 %
12	شركة أمانة	3	110	2.73 %
13	شركة تيبستي	6	110	5.45 %
14	شركة سيق	5	110	4.55 %

المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى نسبة إفصاح وأقل نسبة إفصاح يوضحها الجدول (4):

جدول (4)

البيان	عدد الشركات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى نسبة	أقل نسبة
العدد أو النسبة	14	6.103	5.454	3.372	12.727	1.818

نلاحظ من خلال ما هو معروض في الجدول السابق رقم (3) عدد النقاط التي أحرزتها كل شركة، أي المعلومات التي أفصحت عنها في موقعها على شبكة المعلومات، بالإضافة إلى نسبة هذه النقاط إلى إجمالي نقاط أو بنود مؤشر الإفصاح. وقد أظهرت الشركات مستوى إفصاح إجمالي عبر مواقعها بشبكة الإنترنت منخفض جداً، حيث أظهر جدول (4) المتوسط الحسابي لنسب إفصاح هذه الشركات وهو (6.103%)، كما يتبين من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة إفصاح إجمالي حققتها الشركات هي (12.73%)، وأن أقل نسبة إفصاح إجمالي هي (1.82%) .

أما فيما يتعلق بنسب إفصاح شركات التأمين على مستوى كل مجموعة فرعية من المعلومات بمؤشر الإفصاح الاختياري، فقد تم عرضها من جدول (5) إلى جدول (8):

جدول (5)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة ليبيا		شركة الليبو		شركة الثقة		الشركة العالمية	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
(1)	معلومات عامة عن الشركة	35.29	6	17.64	3	11.76	2	23.52	4
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	42.85	3	0	0	0	0	0	0

0	0	0	0	0	0	18.18	4	معلومات عن الإدارة	(4)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	(5)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية وغير مالية	(6)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن تكاليف البحث والتطوير	(7)
7.14	1	0	0	0	0	0	0	معلومات عن العاملين بالشركة	(8)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن الحوكمة	(9)

جدول (6)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة الصحارى		المجموعة الدولية		الليبية الضمانية		الشركة المتحدة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
(1)	معلومات عامة عن الشركة	35.29	6	29.41	5	29.41	5	35.29	6
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	28.57	2	0	0	28.57	2	0	0
(4)	معلومات عن الإدارة	9.09	2	9.09	2	4.54	1	4.54	1
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	50	4	12.5	1	12.5	1	12.5	1
(6)	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية وغير مالية	0	0	0	0	0	0	0	0
(7)	معلومات عن تكاليف البحث والتطوير	0	0	0	0	0	0	0	0
(8)	معلومات عن العاملين بالشركة	0	0	0	0	7.14	1	0	0
(9)	معلومات عن الحوكمة	0	0	0	0	0	0	0	0

جدول (7)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة التكافل للتأمين التكافلي		شركة اليسر		الشركة الليبية للتأمين الصحي		شركة أمانة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
(1)	معلومات عامة عن الشركة	29.41	5	17.64	3	29.41	5	17.64	3
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	14.28	1	0	0	14.28	1	0	0
(4)	معلومات عن الإدارة	4.54	1	0	0	0	0	0	0
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	0	0	0	0	0	0	0	0
(6)	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية وغير مالية	0	0	0	0	0	0	0	0
(7)	معلومات عن تكاليف البحث و التطوير	0	0	0	0	0	0	0	0
(8)	معلومات عن العاملين بالشركة	7.14	1	0	0	0	0	0	0
(9)	معلومات عن الحوكمة	0	0	0	0	0	0	0	0

جدول (8)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة تيبستي		شركة سبق	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد
(1)	معلومات عامة عن الشركة	29.41	5	29.41	5
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	0	0	0	0
(4)	معلومات عن الإدارة	4.54	1	0	0
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	0	0	0	0

0	0	0	0	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية	(6)
0	0	0	0	معلومات عن تكاليف البحث و التطوير	(7)
0	0	0	0	معلومات عن العاملين بالشركة	(8)
0	0	0	0	معلومات عن الحوكمة	(9)

جدول (9) يوضح متوسط نسبة الإفصاح والانحراف المعياري والوسيط ، بالإضافة إلى أعلى وأقل نسبة إفصاح ، وذلك لكل مجموعة فرعية من الإفصاح الاختياري بالمؤشر :

جدول (9)

م	بيان	عدد الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	أعلى نسبة	أقل نسبة
(1)	معلومات عامة عن الشركة	14	26.47	7.56	29.41	35.29	11.76
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	14	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	14	9.18	14.4	0	42.86	0
(4)	معلومات عن الإدارة	14	3.9	5.31	2.27	18.18	0
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	14	6.25	13.65	0	50	0
(6)	نتائج النسب والتحليلات المالية والغير مالية	14	0	0	0	0	0
(7)	معلومات عن البحث والتطوير	14	0	0	0	0	0
(8)	معلومات عن العاملين	14	1.53	3.04	0	7.14	0
(9)	معلومات عن الحوكمة	14	0	0	0	0	0

من خلال دراسة الجداول السابقة من (5 - 9) يتبين ما يلي:

(1) يتركز الإفصاح الاختياري للشركات على المجموعة رقم (1) المتعلقة بالمعلومات العامة، حيث تفاوتت نسب إفصاح الشركات بمتوسط مقداره (26.47%)، وكانت أعلى نسبة إفصاح هي (35.29%) وهي تمثل (6) نقاط من أصل (17) نقطة إجمالية، وقد أحرزت هذه النسبة من قبل شركة ليبيا، شركة الصحارى، والشركة المتحدة. أما أقل نسبة إفصاح تتعلق بهذه المجموعة فهي (11.76%) وهي تمثل نقطتان (2) من أصل (17) نقطة إجمالية، وتخص هذه النسبة شركة الثقة. أيضاً يتضح أن ما نسبته (21.43%) من شركات العينة كانت نسب إفصاحها من هذه المجموعة هي (35.29%)، أما (42.86%) من شركات العينة فقد أفصحت عن (29.41%) من المعلومات العامة، في حين أن (35.71%) من الشركات حققت نسب إفصاح تتراوح ما بين (10%) و (25%). وبصفة عامة يعتبر مستوى إفصاح الشركات فيما يتعلق بهذه المجموعة ضعيف.

(2) لم تفصح جميع الشركات (100%) عن أية بند أو معلومة تتعلق بالمجموعات التالية :

أ) المجموعة رقم (2)، وهي تتعلق بالمعلومات عن نشاط الشركة ووضعها المستقبلي.

ب) المجموعة رقم (6)، وهي تخص نتائج النسب والتحليلات المالية والغير مالية .

ج) المجموعة رقم (7)، وهي تتعلق بمعلومات عن البحث والتطوير .

د) المجموعة رقم (9)، والتي تخص معلومات عن الحوكمة .

(3) أظهرت شركات التأمين مستوى إفصاح منخفض فيما يتعلق بمعلومات الأسهم والمساهمين (مجموعة 3)، حيث كان المتوسط الحسابي لنسب إفصاح هذه الشركات هو (9.18%)، وكانت أعلى نسبة هي (42.86%) وهي تمثل (3) نقاط من أصل (7) نقاط إجمالية أحرزتها شركة ليبيا، أما أقل نسبة إفصاح لهذه المجموعة فهي (0%). أيضاً هناك شركتان وهما شركة الصحارى والشركة الليبية الضمانية نسبة إفصاحهما هي (28.57%)

وهي تمثل نقطتان من أصل (7) نقاط إجمالية بمؤشر الإفصاح، أما شركة التكافل والشركة الليبية للتأمين الصحي فكانت نسبة الإفصاح لكل منهما هي (14.28%) وهي تمثل نقطة واحدة. أما ما نسبته (64.29%) من الشركات فلم تفصح عبر مواقعها عن أية بند يتعلق بمعلومات عن الأسهم والمساهمين .

(4) فيما يتعلق بإفصاح الشركات اختياريًا عن معلومات الإدارة (المجموعة رقم 4) فهو منخفض جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للشركات (3.90%)، وبلغت أعلى نسبة (18.18%) أحرزتها شركة ليبيا، وهي تمثل (4) نقاط من أصل (22) نقطة إجمالية بمؤشر الإفصاح، أما أقل نسبة فهي (0%). ما نسبته (42.86%) من الشركات الخاضعة للدراسة إفصاحها يتراوح ما بين (3%) و (10%) ، أما (50%) من الشركات فلم تفصح عن أية بند من هذه المجموعة .

(5) فيما يخص المجموعة الخامسة (5) بمؤشر الإفصاح الخاص بالدراسة ، والتي تمثل معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، يعتبر مستوى الإفصاح عنها منخفض جداً ، حيث بلغ متوسط إفصاح الشركات (6.25%)، أما أعلى نسبة فهي (50%) أحرزتها شركة الصحارى، وهي تمثل (4) نقاط من أصل (8) نقاط إجمالية، وأقل نسبة إفصاح هي (0%). ما نسبته (21.43%) من الشركات مستوى إفصاحها (12.5%) ، و(71.43%) من الشركات لم تفصح عن أية معلومة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

(6) مستوى إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بالعاملين (مجموعة 8) متدني جداً ، حيث بلغ متوسط الإفصاح عن هذه المجموعة (1.53%) ، وأعلى نسبة هي (7.14%) وهي تمثل نقطة واحدة (1) من أصل (14) نقطة إجمالية بالمؤشر، أما أقل نسبة إفصاح فهي (0%). ما نسبته (21.43%) من شركات العينة نسبة إفصاحها (7.14%) ، وما نسبته (78.57%) من الشركات لم تفصح عن أية معلومة تتعلق بالعاملين .

ونسبة الإفصاح عن كل بند على حدة في مؤشر الإفصاح الاختياري المستخدم في الدراسة مبينة في الجدول التالي:

جدول (10)

م	بيان	التكرار	العينة	النسبة
أولاً: معلومات عامة عن الشركة:				
(1)	نبذة تاريخية عن الشركة	14	14	100%
(2)	الهيكل التنظيمي للشركة	2	14	14.28%
(3)	استراتيجية وأهداف الشركة العامة	0	14	0%
(4)	رؤية الشركة	10	14	71.42%
(5)	رسالة الشركة	9	14	64.28%
(6)	الخدمات التي تقدمها الشركة	14	14	100%
(7)	فروع ومكاتب الشركة(العنوان، الموقع، اتصالات)	12	14	85.71%
(8)	المعلومات القطاعية	0	14	0%
(9)	حصة الشركة في السوق	0	14	0%
(10)	معلومات عامة عن المنافسين	0	14	0%
(11)	جودة الخدمات	0	14	0%
(12)	معلومات عامة عن استثمارات الشركة	1	14	7.14%
(13)	بيانات عن الزبائن الرئيسيين للشركة	1	14	7.14%
(14)	مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي	0	14	0%
(15)	وصف للأسواق الرئيسية للشركة	0	14	0%
(16)	بيان بالمخاطر التي تواجه الشركة	0	14	0%

0 %	14	0	معلومات عامة عن صناعة التأمين	(17)
ثانياً: نشاط الشركة ووضعها المستقبلي:				
0 %	14	0	بيان بالاستراتيجية والأهداف المستقبلية	(1)
0 %	14	0	أثر الاستراتيجية على نتائج الشركة	(2)
0 %	14	0	التنبؤ بحجم نشاط الشركة	(3)
0 %	14	0	التنبؤ بإيرادات الشركة	(4)
0 %	14	0	التنبؤ بأرباح الشركة	(5)
0 %	14	0	التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة	(6)
0 %	14	0	التنبؤ بالقيمة السوقية للشركة	(7)
0 %	14	0	التنبؤ بالوضع التنافسي للشركة	(8)
0 %	14	0	أثر الاستراتيجية على النتائج المستقبلية	(9)
0 %	14	0	أثر المخاطر المستقبلية على نتائج الشركة	(10)
0 %	14	0	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	(11)
ثالثاً: معلومات عن الأسهم والمساهمين:				
21.42 %	14	3	عدد الأسهم الإجمالي وأنواعها	(1)
28.57 %	14	4	أسماء المساهمين وحصصهم في الملكية	(2)
0 %	14	0	القيمة السوقية للسهم	(3)
0 %	14	0	السياسة المتبعة في توزيع الأرباح	(4)
0 %	14	0	معلومات عن كبار المساهمين	(5)
0 %	14	0	القيمة السوقية للشركة في نهاية العام	(6)
14.28 %	14	2	معلومات عن اجتماعات المساهمين	(7)
رابعاً: معلومات عن الإدارة:				
42.85 %	14	6	أسماء أعضاء مجلس الإدارة	(1)
14.28 %	14	2	أسماء المدراء التنفيذيين	(2)
0 %	14	0	المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة	(3)
0 %	14	0	المؤهلات العلمية للمدراء التنفيذيين	(4)
0 %	14	0	الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة	(5)
0 %	14	0	الخبرات العملية للمدراء التنفيذيين	(6)
0 %	14	0	الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة	(7)
0 %	14	0	الأسهم المملوكة من المدراء التنفيذيين	(8)
0 %	14	0	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(9)
0 %	14	0	مكافآت المدراء التنفيذيين	(10)
0 %	14	0	معلومات عن تغيير أعضاء مجلس الإدارة	(11)
7.14 %	14	1	الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين	(12)
21.42 %	14	3	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	(13)
0 %	14	0	مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة	(14)
0 %	14	0	عضوية عضو مجلس الإدارة في شركات أخرى	(15)
0 %	14	0	عضوية المدراء التنفيذيين في شركات أخرى	(16)
0 %	14	0	أسماء لجنة التعويضات	(17)
0 %	14	0	أسماء لجنة المراجعة	(18)

0 %	14	0	مؤهلات لجنة المراجعة	(19)
0 %	14	0	مهام لجنة المراجعة	(20)
0 %	14	0	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	(21)
0 %	14	0	معلومات عن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة	(22)
خامساً: معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:				
7.14 %	14	1	الهبات والمنح المقدمة للغير	(1)
0 %	14	0	دعم الجمعيات الخيرية	(2)
28.57 %	14	4	رعاية البرامج الاجتماعية	(3)
7.14 %	14	1	الإعانات المقدمة للمستخدمين	(4)
7.14 %	14	1	المساهمة في برامج حماية البيئة (كيفاً)	(5)
0 %	14	0	المساهمة في برامج حماية البيئة (كماً)	(6)
0 %	14	0	المساهمة في الحملات التوعوية المتعلقة بالبيئة	(7)
0 %	14	0	بيان بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة	(8)
سادساً: معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية:				
0 %	14	0	نسب السيولة (الأجل القصير)	(1)
0 %	14	0	نسب المديونية	(2)
0 %	14	0	نسب الربحية	(3)
0 %	14	0	نسب التدفقات النقدية	(4)
0 %	14	0	نسب العائد على الاستثمار	(5)
0 %	14	0	التحليل الأفقي للقوائم المالية (3-5) سنوات	(6)
0 %	14	0	التحليل الرأسي للقوائم المالية (3-5) سنوات	(7)
0 %	14	0	تحليل التغير في مجمل الدخل	(8)
0 %	14	0	معلومات تحليلية إدارية	(9)
0 %	14	0	أثر التضخم على نشاط الشركة الحالي	(10)
0 %	14	0	أثر التضخم على النشاط المستقبلي للشركة	(11)
0 %	14	0	أثر سعر الفائدة على نتائج الشركة الحالية	(12)
0 %	14	0	أثر سعر الصرف على نتائج الشركة الحالية	(13)
0 %	14	0	تحليل هيكل الملكية	(14)
0 %	14	0	أثر المنافسة على نتائج الشركة الحالية	(15)
0 %	14	0	تحليل التغير في أسعار الأسهم السوقية	(16)
0 %	14	0	تحليل للتقارير المالية الربع سنوية	(17)
سابعاً: معلومات عن تكاليف البحث والتطوير:				
0 %	14	0	عدد العاملين في البحث والتطوير	(1)
0 %	14	0	الميزانية المخصصة للبحث والتطوير	(2)
0 %	14	0	مشاريع البحث والتطوير	(3)
0 %	14	0	النتائج المحققة من البحث والتطوير	(4)
0 %	14	0	سياسة البحث والتطوير	(5)
ثامناً: معلومات عن العاملين بالشركة:				
7.14 %	14	1	عدد العاملين للسنة الحالية	(1)
0 %	14	0	تصنيف العاملين حسب الجنس	(2)

0 %	14	0	تصنيف العاملين حسب المستوى التعليمي	(3)
0 %	14	0	سياسة التوظيف المستخدمة	(4)
0 %	14	0	عدد العاملين في السنوات الماضية	(5)
0 %	14	0	نسبة العمال المحليين إلى إجمالي عدد العاملين:	(6)
0 %	14	0	سياسة التدريب المتبعة	(7)
14.28 %	14	2	نوعية التدريب (الدورات التدريبية)	(8)
0 %	14	0	عدد العمالة الذين تم تدريبهم	(9)
0 %	14	0	الميزانية المخصصة للتدريب	(10)
0 %	14	0	أثر التدريب على نتائج الشركة	(11)
0 %	14	0	متوسط دخل العمالة	(12)
0 %	14	0	تكاليف السلامة في الشركة	(13)
0 %	14	0	توزيع العاملين على إدارات الشركة	(14)
تاسعاً: معلومات عن الحوكمة:				
0 %	14	0	وجود لجنة حوكمة بالشركة	(1)
0 %	14	0	أسماء لجنة الحوكمة	(2)
0 %	14	0	مؤهلات لجنة الحوكمة	(3)
0 %	14	0	الخبرات العملية للجنة الحوكمة	(4)
0 %	14	0	مهام لجنة الحوكمة	(5)
0 %	14	0	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة	(6)
0 %	14	0	تقرير لجنة الحوكمة	(7)
0 %	14	0	مدى التزام الشركة بالحوكمة	(8)
0 %	14	0	سياسات الحوكمة	(9)

من خلال جدول (10) السابق نلاحظ انخفاض بشكل كبير في مستوى الإفصاح لأغلب بنود المجموعات الفرعية، حيث حققت المجموعة الأولى المتعلقة بالمعلومات العامة أعلى متوسط وهو (3.71) . وقد تم تحديد ستة (6) بنود تعتبر الأكثر إفصاحاً من قبل شركات التأمين في الجدول (11)، حيث تتدرج البنود من (1-5) تحت مجموعة المعلومات العامة، أما البند (6) فهو ضمن مجموعة معلومات الإدارة.

جدول (11)

م	بيان	التكرار	النسبة
(1)	نبذة تاريخية عن الشركة	14	100 %
(2)	الخدمات التي تقدمها الشركة	14	100 %
(3)	معلومات عن فروع ومكاتب الشركة	12	85.71 %
(4)	رؤية الشركة	10	71.42 %
(5)	رسالة الشركة	9	64.28 %
(6)	أسماء أعضاء مجلس الإدارة	6	42.85 %

كما تم ترتيب الشركات حسب درجة الإفصاح ترتيباً تنازلياً في الجدول رقم (12)، حيث كان الترتيب الأول لشركة الصحارى بنسبة إفصاح (12.73%) ، والترتيب الأخير لشركة الثقة بنسبة إفصاح (1.82%) .

جدول (12)

م	أسم الشركة	نسبة الإفصاح
(1)	شركة الصحارى للتأمين	% 12.727
(2)	شركة ليبيا للتأمين	% 11.818
(3)	الشركة الليبية الضمانية للتأمين	% 9.090
(4)	شركة المجموعة الدولية	% 7.272
(5)	الشركة المتحدة للتأمين	% 7.272
(6)	شركة التكافل للتأمين	% 7.272
(7)	الشركة الليبية للتأمين الصحي	% 5.454
(8)	شركة تيبستي للتأمين	% 5.454
(9)	الشركة العالمية للتأمين	% 4.545
(10)	شركة سبق للتأمين	% 4.545
(11)	شركة الليبو للتأمين	% 2.727
(12)	شركة اليسر للتأمين	% 2.727
(13)	شركة أمانة للتأمين	% 2.727
(14)	شركة الثقة للتأمين	% 1.818

نتائج وتوصيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة يتم عرض أهم ما تم التوصل إليه من نتائج، وذلك من خلال ما تم عرضه في الجزء السابق من الدراسة:

(1) انخفاض الإفصاح الاختياري للشركات عبر مواقعها على شبكة الإنترنت، وذلك على المستوى الإجمالي بشكل كبير.

(2) فيما يتعلق بالمجموعات الفرعية من المعلومات المكونة لمؤشر الإفصاح الاختياري المستخدم في الدراسة، فالنتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

(أ) مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة (المجموعة الأولى) منخفض، حيث بلغ متوسط إفصاح الشركات (26.47%) .

(ب) لا تفصح الشركات عن المعلومات الاختيارية التالية:

(1) المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة ووضعها المستقبلي (المجموعة الثانية).

(2) المعلومات المتعلقة بنتائج النسب والتحليلات المالية والغير مالية (المجموعة السادسة).

(3) معلومات البحث والتطوير (المجموعة السابعة).

(4) المعلومات الخاصة بالحوكمة (المجموعة التاسعة) .

(ج) مستوى إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بالأسهم والمساهمين (المجموعة الثالثة) منخفض بشكل كبير، حيث بلغ متوسط الإفصاح (9.18%) .

(د) مستوى الإفصاح الشركات عن معلومات الإدارة (المجموعة الرابعة) منخفض بشكل كبير، حيث بلغ متوسط الإفصاح (3.90%) .

هـ) مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية (المجموعة الخامسة) منخفض إلى حد كبير، حيث بلغ متوسط الإفصاح (6.25%) .

و) مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعاملين (المجموعة الثامنة) متدني جداً، حيث بلغ متوسط الإفصاح (1.53%) .

إجمالاً، واعتماداً على ما سبق يمكن القول أن شركات التأمين الليبية لا تولي اهتماماً أولاً تستخدم تقنية المعلومات (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري .

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

(1) تشجيع وحث الشركات على استخدام تقنية المعلومات (الإنترنت) في نشر المزيد من المعلومات الاختيارية للاستفادة منها من قبل أطراف عديدة.

(2) تعريف الإدارات المالية بالشركات وأعضاء مجالس إدارتها بأهمية وفوائد الإفصاح الاختياري عبر شبكة الإنترنت وآثاره الإيجابية على الشركات والمستخدمين على حد سواء.

(3) تقديم الحوافز لمدراء الشركات لتشجيعهم على نشر المعلومات الاختيارية عبر المواقع على شبكة الإنترنت، وذلك من خلال الدعم المادي المتمثل في المكافآت والقروض، بالإضافة إلى الدعم المعنوي مثل شهادات التقدير وغير ذلك .

(4) أن توفر الشركات كافة المقومات اللازمة التي تمكنها من استخدام شبكة المعلومات في عملية الإفصاح الاختياري، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن المعلومات .

(5) أن تقوم نقابة المحاسبين والمراجعين بوضع دليلاً للمعلومات الاختيارية، للاسترشاد به من قبل الشركات والأطراف المهتمة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- (1) أبوزيد، محمد بروك . 2005 . المحاسبة الدولية . ط1 . القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع .
- (2) ابراهيم، محمود، وعبدالستار الظاهر . 2011 . أثر الإفصاح المحاسبي على اتجاهات وسلوك المستثمرين. تنمية الرافدين. 33 (104) : 115 - 132 .
- (3) البصري، عبد الرضا شفيق، وبيداء فاضل جاسم . 2017 . دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين . مجلة الإدارة والاقتصاد . (110) : 213 - 232 .
- (4) التميمي، جمانة حنظل . 2012 . العلاقة بين الرقابة الخارجية والحوكمة في الشركات العراقية . مجلة الاقتصاد الخليجي . (21) : 211 - 238 .
- (5) الجبوري، بابان ابراهيم عليوي . 2012 . الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع الشركات . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية . 8 (24) : 276 - 288 .
- (6) الجبوري، رغد محمد، وإيمان خليل المالكي . 2015 . الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية . مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية . 1 (17) : 527 - 551 .
- (7) الخيال، توفيق عبدالمحسن . 2009 . العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز . 23 (2) : 193 - 254 .
- (8) الركابي، علي خلف، وبثينة راشد الكعبي . 2013 . التنبؤ بفشل الشركات باستخدام التحليل المالي . مجلة الإدارة والاقتصاد . (94) : 110 - 126 .
- (9) الشيرازي، عباس المهدي . 1990 . نظرية المحاسبة. الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر.

- (10) الشطشاط ، محمد على . 2010 . العوامل المؤثرة على نشر التقرير المالي الإلكتروني عبر شبكة المعلومات الدولية من قبل المصارف التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بنغازي.
- (11) العبيدي ، صالح . 2008 . الإفصاح الإلكتروني وأثره في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق مسقط للأوراق المالية.
- (12) المريناني ، مجيد عبدالحسين . 2015 . اختبار متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة . مجلة دراسات العلوم الإدارية . 42 (2) : 681 - 694 .
- (13) المليجي ، هشام حسن عواد . 2006 . إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر . كلية التجارة . جامعة حلوان.
- (14) باشي ، انصاف محمود ، وأحمد وجيه الدباغ . 2013 . دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ : سوق الأسهم السعودي نموذجاً . مجلة تنمية الرافدين . 35 (113) : 146 - 162 .
- (15) حمادة ، رشا . 2014 . قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال . 10 (4) : 674 - 698 .
- (16) حنان ، رضوان حلوة . 2003 . النموذج المحاسبي المعاصر . عمان: دار وائل للنشر .
- (17) رمضان ، نادر يونس ، ومحمد حويس علاوي الشجيري . 2009 . دور الإبلاغ المالي الإلكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية ، المؤتمر العلمي العاشر ، جامعة الرافدين ، العراق .
- (18) زيد ، عمر عبدالله . 1995 . المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي . عمان : دار اليازوري .
- (19) عابد ، محمد نواف . 2006 . دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية. رسالة ماجستير . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- (20) عبدالجليل ، توفيق حسن ، ومحمد أبونصار . 2014 . العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية. 41 (2) : 326 - 342 .
- (21) مارق ، سعد محمد . 2009 . قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية . مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة . 23 (1) : 131 - 174 .
- (22) متولي ، طلعت عبدالعظيم . 2007 . نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية . مجلة التجارة والتمويل . 1 (1) : 1 - 36 .
- (23) مطر ، محمد. 2004 . التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- (24) ياسين ، زهير خضر . 2015 . أثر حجم الشركات في مبدأ الإفصاح المحاسبي. مجلة دنانير . 1 (7) : 458 - 489 .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Abdullah, M., Z. Abdulshukor, Z. M. Mohamed, and A. Ahmed .2015. Risk management disclosure. Journal of Applied Accounting Research. 16 (3): 400 - 432.
- 2) Adina, P., and Ion, P. 2008. Aspects regarding corporate mandatory and voluntary disclosure. Annals of the University of Oradea: Economic Science. 3 (1): 1407 - 1411.
- 3) Basuony, M. A .K and E. K. A. Mohamed. 2014. Determinants of internet financial disclosure in GCC countries. Asian Journal of Finance and Accounting. 6 (1): 70 - 89.

- 4) Ben- Saada, M., and H. Khalfaoui. 2015. The economic consequences of the incremental internet disclosure: The case of French firms. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*. 5 (1): 339 - 355.
- 5) Basuony, M. A. K., E. K. A. Mohamed, and A. F. Elbayoumi. 2014. Corporate internet disclosure in the Arabian Gulf: an empirical examination of determinants and attributes. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 10 (7): 747 - 763.
- 6) Barry, C. B., and Brown, S. J. 1986. Limited information as a source of risk. *The Journal of Portfolio Management*. 12: 66 - 72.
- 7) Bischof, J., and Daske, H. 2013. Mandatory disclosure, voluntary disclosure and stock market liquidity: Evidence from the EU bank stress tests. *Journal of Accounting Research*. 51 (5): 997 - 1029.
- 8) Botosan, C. A. 1997. Disclosure level and the cost of equity capital. *Accounting Review*. 72 (3): 323 - 350.
- 9) Bozcuk, A. E., S. Aslan, and S. B. Arzova. 2011. Internet financial reporting in Turkey. *Euro Med Journal of Business*. 6 (3): 313 - 323.
- 10) Bonson, Enrique, and Tomas Escobar. 2002. A survey on voluntary disclosure on the internet: empirical evidence from 300 European Union Companies. *The international Journal of Digital Accounting Research*. 2 (3): 27 - 51.
- 11) Brief, R., 1975. The accountant's responsibility in historical perspective. *The Accounting Review*: 285 - 297.
- 12) Cormier, D., M. J. Ledoux, and M. Magnan. 2011. The information contribution of social and environmental disclosures for investors. *Journal of Management Decision*. 49 (8): 1276 - 1304.
- 13) Choi, M., Fredrick, D., and Gray, K. 2005. *International Accounting*. 5th ED. Prentice . Hall: USA.
- 14) Copeland, T., and Galai, D .1983. Information effects on the bid- ask spread. *The Journal of Finance*. 1457 - 1469.
- 15) Firth, M. A. 1979. The impact of size, stock market listing, and auditors on voluntary disclosure in corporate annual reports. *Accounting And Business Research*, autumn: 273 - 280.
- 16) Frankel, R., Johnson, M., Skinner, D. 1999. An empirical examination of conference calls as a voluntary disclosure medium. *Journal of Accounting Research*. 37 (1): 133 - 150.
- 17) Gamerschlag, R. 2013. Value relevance of human capital information. *Journal of Intellectual Capital*. 14 (2).
- 18) Hedlin, P. 2009. The internet as a vehicle for investor relations: The Swedish case. *European Accounting Review*. 8 (2): 373 - 381.

- 19) Hieu, P. D., and D. T. H. Lan. 2015. Factors influencing the voluntary disclosure of Vietnamese listed companies. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 11 (12): 656 - 676.
- 20) Harford, J., K. Li, and X. Zhao. 2008. Institutional shareholders: Their role in the shaping of corporate governance. *International Journal of Corporate Governance*. 1 (1): 97 - 105.
- 21) Hossain, M. 2008. The extent of disclosure in annual reports of banking companies: The case of India. *European Journal of Scientific Research*. 23 (4): 660 - 681.
- 22) Hung, M., and Subramanyam, K. R. 2007. Financial statement effects of adopting International Accounting Standards: The case of Germany. *Review of Accounting Studies*. 12 (4): 623 - 657.
- 23) Klerk, M. D., Charl, D. V., and Chris, V. S. 2015. The influence of corporate social responsibility disclosure on share prices. *Pacific Accounting Review*. 27 (2): 208 - 228.
- 24) Kyle, A. 1985. Continuous auctions and insider trading. *Econometrica*. 53: 1315 - 1335.
- 25) Kutum, I. 2014. Investigating voluntary risk disclosure: The case of Jordanian banks. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 10 (12): 1153 - 1166.
- 26) Kieso, Donald E., J. J. Weygandt, T. D. Warfield. 2007. *Intermediate Accounting*. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. .
- 27) Kristandl, G., and Bontis, N. 2007. The impact of voluntary disclosure on cost of equity capital estimates in a temporal setting. *Journal of Intellectual capital*. 8 (4): 577 - 594.
- 28) Latridis, G., and P. Alexakis. 2012. Evidence of voluntary accounting disclosures in the Athens stock market. *Review of Accounting and Finance*. 11 (1): 73 - 92.
- 29) Lakhal, F. 2009. Does corporate disclosure policy change financial analysts behavior? Evidence from France. *Journal of Accounting and Organizational Change*. 5 (3): 344 - 361 .
- 30) Lybaert, N. 2002. Online financial reporting: An analysis of the Dutch listed firms. *The International Journal of Digital Accounting Research*. 2 (4): 195 - 234.
- 31) Lai, S.-C., C. Lin, H.-C. Li, F. H. Wu. 2010. An empirical study of the impact of internet financial reporting on stock prices. *The International Journal of Digital Accounting Research*. 10 (16): 1 - 26.
- 32) Madhani, P. M. 2007. *Role of voluntary disclosure and transparency in financial reporting*. Hyderabad, India: ICAI University Press: 75 - 81.
- 33) Mashayekhi, B. 2007. *Transparency, Financial Accounting Information and corporate governance*. Corporate governance proceedings. Tehran Stock Exchange Corporation: 17 - 36.

- 34) Meek, G. K., Roberts, C., and Gray, S. J. 1995. Factors influencing voluntary disclosure of annual report disclosures by U.S., U.K. and continental European multinational corporations. *Journal of International Business Studies*. 96 (3): 555 - 572.
- 35) Oluwagbemiga, O. E., S. A. Zaccheaus, O. M. Olugbenga, and A. T. Oluwaseyi. 2014. Stakeholder's perception of the independence of public sector auditors in Nigeria. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 6 (2): 487 - 502.
- 36) Piotroski, J. 1999. The impact of reported segment information on market expectation and stock prices. Working paper, University of Chicago, Illinois.
- 37) Ragothaman, Surag Srinivasan. 2012. Voluntary XBRL adoptors and firm characteristics: an empirical analysis. *The International Journal of Digital Accounting Research*. (12): 93 - 119.
- 38) Rezaee, Z., and B. L. Kedia. 2012. Role of corporate governance participants in preventing and detecting financial statement fraud. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*. 4 (2): 176 -205.
- 39) Shehata, N. F. 2014. Theories and determinants of voluntary disclosure. *Accounting and Finance Research*. 3 (1): 18 - 26.
- 40) Shin, Y.-C. 2013. Voluntary disclosure and the type of product market competition: Capacity vs. price. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 9 (4): 505 - 526.
- 41) Sharma, N. 2013. Web – Based disclosure and their determinants: Evidence from listed commercial banks in Nepal. *Journal of Accounting and Finance Research*. 2 (3): 1 – 13.
- 42) Takhtaei, N., Z. Mousavi, M. Tamimi, and I. Farahbakhsh. 2014. Determinants of disclosure quality: Empirical evidence from Iran. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 6 (2): 422 – 438.
- 43) Verbeeten, F. H. M., R. Gamerschlag, and K. Moller. 2016. Are CSR disclosure relevant for investors? Empirical evidence from Germany. *Journal of Management Decision*. 54 (6): 1359 – 1382.
- 44) Yuen, D. C. Y., M. Liu, X. Zhang, C. Lu. 2009. A case study of voluntary disclosure by Chinese enterprises. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 1 (2): 118 – 145.